الأمم المتحدة S/2014/320

مجلس الأمن

Distr.: General
6 May 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيانا مشتركا بشأن تعزيز التنفيذ التام والعالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق)، ويمثل البيان مبادرة تتولى قيادتها جمهورية كوريا وكندا، وقام بالإعلان عنها ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا، في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، الذي عقد مؤخرا في لاهاي.

وأكون ممتنا لو أمكنكم إصدار البيان المشترك باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) غييرمو إ. **ريشينسكي**
السفير
الممثل الدائم

080514 080514 14-32362 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر بشأن تعزيز التنفيذ التام والعالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤ المعقود في لاهاي

نحن، حكومات الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وكازاخستان، وكندا، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان،

إذ نلاحظ أن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تحل في عام ٢٠١٤، وإذ نشير إلى البيان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي لعام ٢٠١٠ والبيان الصادر عن مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢، وقرارات متابعة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي شدد على الدور الهام لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تعزيز الأمن النووي العالمي،

نؤكد من جديد، بدعم من الأمم المتحدة، التزامنا بالتنفيذ الكامل والعالمي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتعزيز أمن المواد النووية على الصعيد العالمي تمشيا مع أهداف مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤. ونعرب من جديد عن دعمنا للأنشطة التي تضطلع بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (لجنة القرار ١٥٤٠) والتي يضطلع بها فريق الخبراء. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في دولة كل منا، في المجالات التي لم ننفذ فيها القرار بعد، ونتعهد كذلك بأن نقوم بما يلي:

- النظر في تقديم مساعدات إضافية مستمرة، حيثما أمكن وبالتنسيق الوثيق مع لجنة القرار ١٥٤٠، إلى الدول التي تطلب المساعدة في تنفيذ الالتزامات الواقعة عليها بموجب القرار ١٥٤٠، بهدف تحقيق التنفيذ الكامل والعالمي لعناصر قرار مجلس

الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلقة بالأمن النووي، بحلول موعد الاستعراض الشامل المقبل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عام ٢٠١٦؛

- بحث خيارات لتمويل إنشاء وظائف داخل المنظمات الدولية والإقليمية لمنسقين لشؤون قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تيسير الأخذ بنهج إقليمية في مساعدة الدول على الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها في مجال الأمن النووي والمتصلة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما يتماشى مع التركيز في قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١) على التنفيذ الإقليمي؛

- النظر في استضافة أنشطة إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات وفي المساهمة في تلك الأنشطة، حسب الاقتضاء، كوسيلة لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولتشجيع مشاركة الدول التي تطلب المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تلك الأنشطة، وتقديم الدعم لتلك المشاركة، حيثما أمكن؛

- النظر في الفرص المتاحة من أجل تقديم الدعم والموارد للعمل الذي تقوم به لجنة القرار ١٥٤٠ ولبرامجها، بما في ذلك، تقديم التبرعات المالية، قدر الإمكان؛

- النظر في إعداد خطط عمل وطنية للتنفيذ على نحو ما شجعت عليه الفقرة ٨ من القرار ١٩٧٧ (٢٠١١)، وتقديم تلك الخطط إلى لجنة القرار ١٥٤٠، من أجل تحديد أولوياتنا الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك الأولويات التي تدعم أهداف مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، وتبادل خطط العمل هذه مع الدول الأخرى عن طريق الموقع الشبكي للجنة القرار ١٥٤٠، ومساعدة الدول الأخرى على وضع هذه الخطط وتنفيذها، عند الطلب؛

- تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الدول التي لم تقدم بعد تقريرها الأول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، بطرق من بينها إجراء الحوارات الثنائية والاضطلاع بجهود التوعية في المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، وكذلك عن طريق تقديم المساعدة، حيثما أمكن، إلى الدول التي تطلب ذلك، بهدف أن تقدم جميع الدول تقاريرها؛

- تقديم تقارير على فترات منتظمة عن التقدم المحرز في الجهود التي نبذلها في المنتديات ذات الصلة، مثل الأمم المتحدة، ولجنة القرار ١٥٤٠، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل،

والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وفي غير ذلك من الاجتماعات والمناسبات الدولية والإقليمية؛

- وضع هذه الالتزامات في الاعتبار عند تقديم المعلومات للاستعراضين الشاملين اللذين ستجريهما لجنة القرار ١٥٤٠ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١.